



كلمة

وفد جمهورية العراق

امام المؤتمر العام الثالث والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية

المناقشات العامة

20-16 ايلول 2019

(فيينا - النمسا)





السيدة رئيس المؤتمر العام المحترمة،

السيدات والسادة الحضور،

أستهل بياني بتقديم خالص التعازي أصالة عن نفسي وبأسم وفد جمهورية العراق لرحيل السيد يوكي امانو المدير العام للوكالة الدولية، والتعازي موصولة الى وفد اليابان الصديقة ومن خلالهم الى عائلة السيد امانو وذويه.

السيدة الرئيس،

يُشرفني أن أتقدم بأسم وفد جمهورية العراق بالتهنئة اليكم ولبلدكم الصديق المكسيك سعادة السفيرة اليسيا بونروسترو ماسيو (Alicia BUENROSTRO MASSIEU) لمناسبة انتخابكم رئيساً للمؤتمر العام الثالث والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن على ثقة تامة بان مهارتكم الدبلوماسية في تسيير أعمال هذا المؤتمر ستقودنا لتحقيق النتائج الايجابية. كما نتقدم بالشكر لسلفكم سعادة السفيرة مارتا زيكوفا (Marta Žiaková) ولبلدها الصديق سلوفاكيا على الجهود المبذولة في اعمال المؤتمر السابق، متمنين لها كل التوفيق. ونهنئ السادة النواب واللجنة العامة، وأنتهز الفرصة ايضاً لتقديم الشكر للأمانة العامة للوكالة الدولية على جهودهم في التحضير لاعمال المؤتمر.





السيدة الرئيس،

أسمحوا لي إن أستهل الاستعراض الوطني في بياني بالتشديد على أن حكومة بلادي بالرغم من التحديات التي واجهتها في مجال القضاء على معاقل الارهاب والسيطرة على كامل الاراضي العراقية من العصابات الإرهابية، فإن السلطات الوطنية المتخصصة لا تتدخر جهداً بتقييم الوضع للمرافق التي كانت تحتوي على المواد الخطرة وبالأخص المواد والمصادر المشعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة المجاميع الارهابية. في هذا الاطار، تعمل السلطات الوطنية على اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ اتفاقية الحماية المادية للمواد والمرافق النووية والاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي من خلال اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المواد الواردة فيهما.

وفي اطار التعاون التقني مع الوكالة الدولية تعمل السلطات الوطنية مع دائرة التعاون التقني لبناء القدرات الوطنية وتعزيز سبل التطبيق الأمثل لاستخدام العلوم والتكنولوجيا وبما يخدم الحاجات الإنسانية، ومواجهة الامراض المزمنة، وخاصة مرض السرطان.

فضلاً عن إستقبال عاصمتي بغداد وفدين من دائرة الامن النووي مطلع شهر نيسان الماضي لتعزيز التعاون في مجال بناء القدرات في اطار الامن النووي والتعاون بشأن قانون وأحكام النقل الامن للمواد النووية والمواد





المشعة الأخرى. إذ تم ادراج العديد من الأنشطة التي تهدف الى تحسين قدرات المؤسسات العراقية في مجال حماية المرافق والمواد المشعة وأمن المعلومات والتحريرات الجنائية النووية.

ولا يسعني هنا الا التقدم بجزيل الشكر والتقدير الى دائرة الامن النووي على تعاونهم وتذليل المعوقات لتحقيق الزيارة متمنين لهم التوفيق في عملهم المهني، والشكر موصول الى دائرة التعاون التقني والى دائرة تطبيق العلوم والتكنولوجيا، ودائرة الضمانات، والى جميع موظفي الامانة الفنية، وكذلك الى الدول الصديقة التي ساعدت على تمويل المشاريع ذات الصلة، وعلى جهودهم وتعاونهم مع السلطات الوطنية.

السيدة الرئيس،

أما على الصعيد التنظيمي للعمل النووي والاشعاعي، فقد حققت حكومة بلادي، بالرغم من جميع التحديات التي لا تخفى على حضراتكم، خطوات متميزة، إذ صدر قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية (قانون رقم 43 لسنة 2016) وتم نشره في الجريدة الرسمية، ونعمل حالياً على تنفيذ الخطوات اللازمة لمباشرة الهيئة مهامها.

فضلاً عن ذلك، تعمل حكومة بلادي مع السلطات الوطنية المتخصصة لدمج الهيئات الرقابية الثلاث العاملة حالياً في العراق، لتكون في هيئة



واحدة تدعى (الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية)، والعمل جاري على أقرار قانونها وفقاً للسياقات التشريعية. أما في إطار التعامل مع النفايات المشعة، فقد أقر مجلس الوزراء (السياسة والاستراتيجية لإدارة النفايات المشعة في العراق)، حيث تمت مراجعتها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بقسم التعاون الفني قبل أقرارها. إذ أنّ حكومة بلادي تسعى بشكل حثيث للتخلص الآمن من النفايات المشعة، والتي نتجت عن التعامل مع المواقع النووية المدمرة السابقة، والمواد الناتجة عن المنشآت الطبية والصناعية والنفطية.

السيدة الرئيس،

على صعيد المواضيع المرتبطة بالمحيط الاقليمي لبلي العراق والتي تؤمن حكومة بلادي ايماناً راسخاً بأن هذه المواضيع تشكل عامل اساس في تعزيز الأمن والسلم الاقليمي، فإن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تُعتبر من الخطوات الأساسية في أمن وأستقرار هذه المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن العراق يرى من الضروري مواصلة العمل لعقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لما ورد في قرار مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام





1995، وخطة العمل الواردة في وثيقة مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام 2010، لما له من انعكاسات إيجابية على المستويين السياسي والأمني لهذه المنطقة الحساسة من العالم. ونؤكد هنا على أهمية تحمل الجميع المسؤولية المهنية لانجاح المؤتمر الذي سيعقد تنفيذاً للمقرر 73/546 المعنون (عقد مؤتمر بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي سيعقد في نيويورك، في شهر تشرين الثاني القادم، مؤكداً دعمنا للمملكة الأردنية الهاشمية لرئاسة المؤتمر.

السيدة الرئيس،

وفي إطار الشرق الاوسط ايضاً، أودّ أن أنقل شكر وتقدير حكومة بلادي للجهود التي تضطلع بها الامانة الفنية للوكالة الدولية وجهود المدير العام الأخير وجهود المدير العام بالوكالة في تنفيذ الإتفاق النووي مع جمهورية ايران الاسلامية، وذلك في إطار التفويض الممنوح الى الوكالة الدولية من قبل مجلس المحافظين وقرار مجلس الامن المرقم 2231 لسنة 2015. إذ ان الاتفاق النووي هو ثمرة لأكثر من (12) اثني عشر عاماً من المفاوضات والعمل الدبلوماسي الدؤوب، واصبح يشاد به في إطار نجاح الدبلوماسية المتعددة الاطراف في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي.





تأسيساً على ذلك يؤكد وفد بلادي أهمية استمرار العمل بالاتفاق، ويدعو الأطراف المعنية الى بذل الجهود للحفاظ على ديمومة هذا الاتفاق الذي يمثل انجازا للدبلوماسية المتعددة الأطراف كما اسلفنا.

السيدة الرئيس،

نود التأكيد على أن تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل للتصرف، لما يمثله هذا الحق من تطوير برامج التنمية وخاصة للدول النامية من دون معوقات او احتكار من قبل مجموعة محددة وفرض شروط إلزامية دولية تمس بمصالح الدول. وفي الختام، نتمنى ان يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج إيجابية من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لغرض الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا النووية في الاطار السلمي لخدمة الإنسانية جمعاء.

وشكرا لاصغائكم.

